الأنباء
الثلاثاء 21 نوفمبر 2017

لمشاهدة الصفحة PDF

تمت جدولتها ودخلت الخدمة 15 الجاري

«فلاي دبي» أول ناقلة إقليمية تتسلم «بوينغ 737 ماكس 8»

دبي ـ سمير خضر

الشيخ أحمد بن سعيد

دشنت فلاي دبي خامس مشاركاتها في معرض دبي للطيران بعرض طائرتها الجديدة من طراز بوينغ 737 ماكس 8، التي تحمل الرقم MAX–A6 ضمن طلبية قوامها 76 طائرة كانت الشركة قد وقعتها في معرض دبي للطيران عام 2013 وسيتم تسلم هذه الطائرات حتى عام 2023، ويتوقع أن تتسلم الناقلة 5 طائرات أخرى ضمن هذا الطراز حتى نهاية 2017.

في هذا السياق، قال الرئيس الأعلى لـ «فلاي دبي» الشيخ أحمد بن سعيد: لقد صنعنا التاريخ في عام 2013 عندما وقعنا على هذه الطلبية التاريخية الضخمة من هذا الطراز من الطائرات في الشرق الأوسط. وهذا كان قبل أن تبدأ الطائرات بأولى رحلاتها التجارية، ونحن نرى أن هذا الالتزام الذي يتحقق اليوم يعد إنجازا جديدا في قصة نجاح دبي في صناعة الطيران المدني، وتتطلع إلى الدور المهم الذي ستلعبه هذه الطائرة الجديدة في مسيرة النمو والنجاح لـ «فلاي دبي».

بدوره، قال الرئيس التنفيذي لشركة فلاي دبي غيث الغيث «نحن نتجه الآن إلى وضع اللمسات الأخيرة على هذه الطائرات الجديدة والتي ستعمل على تحسين فاعلية أسطولنا عموما فهي ستوفر لنا مزيدا من المرونة والكفاءة في عملياتنا وهي تشكل دعامة إضافية لالتزامنا بفتح وجهات جديدة، فضلا عن تجربة السفر الاستثنائية التي توفرها لمسافرينا».

بن سعيد: نتطلع إلى الدور المهم للطائرة الجديدة في مسيرة نمو ونجاح «فلاي دبي»

الغيث: تشغيل الطائرة الجديدة على الوجهات البعيدة مثل بانكوك وبراغ وزنجبار

وسيتم تشغيل هذه الطائرة في البداية على الوجهات البعيدة للناقلة مثل بانكوك وبراغ ويكاتنبيرغ وزنجبار وهي ستكون الوجهات الأولى التي تخدمها طائرة ماكس 8. وسيتم تسلم بقية الطائرات خلال السنوات المقبلة بحيث تكون متوافرة لخدمة باقي وجهات شبكة الناقلة.

وخلال حديثه الى ممثلي عدد من الصحف، أكد الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية في «فلاي دبي»، حمد عبيدالله، إن طائرة تم طلبها من الشركة في 2013، لافتا الى انه تمت جدولتها ودخلت الخدمة 15 نوفمبر الجاري، وأول وجهة لها كانت العاصمة التايلاندية بانكوك التي تخدمها الشركة برحلتين يوميا.

وأشار عبيدالله إلى أن الطائرة ستوفر كثيرا في حرق الوقود بنسبة تصل إلى 15٪، وذلك مقارنة مع الطائرات السابقة، بسبب تقنياتها وخفة وزنها ما يمنحها أيضا إمكانية السفر لمسافة أطول.

وسرد عبيدالله بعض مكونات الرفاهية في الطائرة، ففي درجة رجال الأعمال أوضح انه تم تخفيض عدد المقاعد إلى 10 بدلا من 12، وذلك من خلال مقعد في كل جانب يمكن تحويله إلى سرير، مشيرا إلى أنها أول طائرة من نفس الطراز تحمل ذلك المقعد.

وقال إن الطلبية الأولى والوحيدة في المنطقة العربية من ذلك الطراز جاءت لـ «فلاي دبي»، مضيفا: لدينا 75 طائرة طلبية مؤكدة، وكذلك 25 طائرة بنظام «الأوبشن».

أما عن السوق الكويتي، فأكد انه من أهم الأسواق لـ «فلاي دبي» إذ تخدمه بـ 12 رحلة يوميا، موضحا أن الشركة تستأثر بحصة الأسد من عدد المسافرين إلى دبي من الكويت والعكس، كما لدينا «تيرمنال» خاص بنا في مطار الشيخ سعد، قائلا: بدأنا الكويت برحلتين واليوم نشغل 12 رحلة وفي ازدياد، لافتا إلى أن التنافس شيء صحي للراكب وشركات الطيران لتقدم الأفضل.

وأشار عبيدالله الى بدء إحلال بعض الطائرات القديمة التي تسلمتها الشركة في 2008 وبداية 2009، وهناك طائرات بالفعل أتمت الفترة الزمنية المطلوبة للخدمة وخرجت منها، مضيفا: على آخر العام سيكون لدينا 62 طائرة، و6 طائرات من الجديدة ستلتحق بالأسطول، والعام المقبل سيكون لدينا 8 طائرات إضافية من نفس الطراز، وبالأرقام الشركة ستغلق عام 2017 بنقل 12 مليون راكب.

تقدم للبنوك وشركات الصرافة.. وتستمر حتى 23 الجاري

«المركزي» ينظم ورشة عمل لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

قال المدير التنفيذي لقطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي وليد العوضي إنه تمت دعوة جميع البنوك المحلية وشركات الصرافة العاملة في الكويت لحضور موظفيها لورشة عمل تنظم خلال الفترة من 21 الى 23 الجاري، تحت عنوان «متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب».

وأضاف العوضي: «تأتي هذه الورشة في سبيل تكريس الدور الرقابي الذي يقوم به البنك المركزي، وفي إطار الحرص على تنظيم ورش عمل موجهة إلى مسؤولي وموظفي المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته، بهدف تنمية قدرات العاملين لديها وتحقيق الإدراك الكامل من جانبهم للمتطلبات الواردة بالتعليمات الرقابية لدى القيام بمزاولة أعمالهم».

وأوضح أن «المركزي» يحرص على الاستمرارية في تقديم ورش عمل بصفة دورية كل عام لتعميم وتوسيع دائرة الاستفادة لكل المعنيين بتطبيق القوانين والتعليمات الصادرة عن البنك، وذلك من خلال تنظيم ورشة عمل تتناول متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بالاضافة الى تنظيم ورشة عمل أخرى تتناول شرح للمتطلبات الرقابية الأخرى الصادرة بهدف توسيع دائرة الاستفادة لدى جميع موظفي شركات الصرافة المعنيين، حيث حققت هذه الورش عبر الأعوام السابقة نجاحات ونتائج انعكست إيجابيا على كل من شارك بحضورها.

وأشار العوضي إلى أن ورشة العمل المزمع انعقادها خلال نوفمبر الجاري، ستتناول إيضاح متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وفق المتطلبات الواردة بالتوصيات الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) واتساقا مع أحكام القانون رقم 106 لسنة 2013 الصادر بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والقرارات الوزارية المعمول بها والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي في ذات الخصوص بتاريخ 23 يوليو 2013.

كما ستتناول متطلبات القرار الوزاري رقم 5 لسنة 2014 الصادر بشأن اللائحة التنفيذية لتطبيق قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب، والضوابط الإرشادية التي أصدرتها لجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بوزارة الخارجية في هذا الصدد.

وليد العوضي

من مجموعة غلوبال انفستور الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

«كامكو» أفضل مدير لأدوات الدخل الثابت في 2017

خالد فؤاد

باسل الوقيان خلال تسلم الجائزة

حازت شركة كامكو للاستثمار جائزة «أفضل مدير لأدوات الدخل الثابت للعام 2017» وذلك في حفل توزيع جوائز مجموعة «غلوبال انفستور الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

وجاء حصول «كامكو» على الجائزة بناء على ادائها فيما يتعلق بسوق ادوات الدخل الثابت، لاسيما عن دورها في ادارة العديد من اصدارات الدخل الثابت من سندات وصكوك على المستوى المحلي والاقليمي خلال العام.

بالإضافة الى اداء الصندوق الاستثماري الذي يديره قطاع ادارة الاستثمارات البديلة في هذا المجال، وقد وقع ترشيح واختيار «كامكو» بناء على رصد مقارن لشركات الاستثمار، يعتمد على الاداء والانجازات التي تحققت في هذا المجال.

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمار في «كامكو» خالد فؤاد: «هذه الجائزة بمنزلة شهادة توثق نجاحنا في خدمة العملاء والمستثمرين من افراد وشركات، حيث حقق فريق عمل قطاع الاستثمار نتائج متميزة في إطار مدروس من المخاطر، ونهج قائم على البحوث وفلسفة استثمارية تستند على التنوع والابتكار».

وأضاف فؤاد: «شهد سوق الدخل الثابت في المنطقة نموا قويا خلال الفترة الماضية، حيث إن الاقتصادات الإقليمية بدأت في طرح ادوات الدين لعدد من الاهداف مثل سد عجز الموازنة وتمويل استثمارات البنية التحتية. كما نشطت إصدارات السندات للشركات في جميع أنحاء المنطقة، لاسيما في كل من الكويت والسعودية، ومن المتوقع أن يشهد سوق إصدارات ادوات الدين دفعة إضافية خلال الفترة المقبلة، تلبية لاحتياجات المستثمرين الدائمين طويلة الأجل، ونتوقع ان يكون لـ «كامكو» دور في هذه الاستثمارات».

نمو الائتمان يستقر عند 3,1٪ خلال الشهر.. ويأتي ضعيفاً بالربع الثالث

«الوطني»: القروض الشخصية تشهد ركوداً في سبتمبر

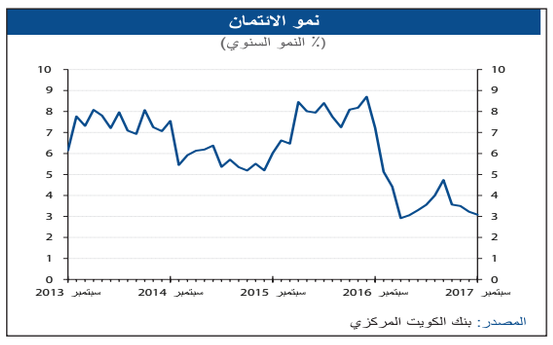

المصدر: بنك الكويت المركزي

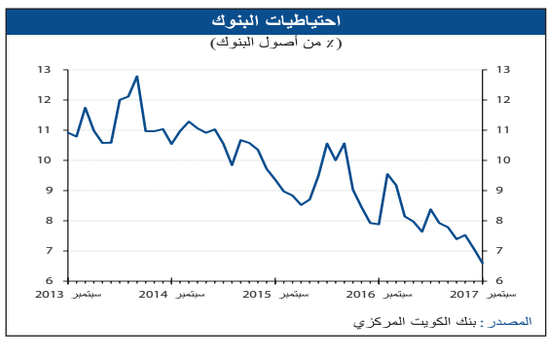

المصدر: بنك الكويت المركزي

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن الائتمان سجل زيادة قوية خلال سبتمبر، فيما شهد الربع الثالث من 2017 ضعفا ملحوظا، حيث بلغ صافي الزيادة في الائتمان خلال الشهر 231 مليون دينار بدعم من الزيادات المعتادة في نهاية الربع، وفي المقابل، تراجع النمو إلى 3,1٪ على أساس سنوي.

وجاء أداء الائتمان في الربع الثالث من 2017 دون التوقعات، مسجلا وتيرة نمو ربع سنوية بواقع 3,2٪ مقارنة بالنصف الأول من 2017 والتي بلغت فيه 7,3٪، وجاءت معظم الزيادات في سبتمبر من الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية، وسجلت ودائع القطاع الخاص زيادات جيدة للشهر الثاني، بينما استقرت أسعار الفائدة.

وشهدت القروض الشخصية ركودا في سبتمبر، بينما جاء نموها ثابتا عند 7,4٪ على أساس سنوي، وبلغ صافي الزيادة في الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية 27 مليون دينار خلال الشهر، متراجعا عن متوسطه منذ بداية السنة البالغ 69 مليون دينار، وذلك بعد أن سجل أداء قويا في أغسطس الماضي.

ودائع «الخاص» تسجل زيادات قوية للشهر الثاني على التوالي

تراجع احتياطيات البنوك السائلة خلال سبتمبر إلى 4,2 مليارات دينار

وسجل الائتمان في بقية القطاعات (باستثناء المؤسسات المالية غير المصرفية) زيادات معتدلة خلال سبتمبر والتي تفسر بالزيادة المعتادة في نهاية الربع على إثر ارتفاع الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية.

فقد ارتفع الائتمان بواقع 206 ملايين دينار مع تراجع نموه إلى 1,3٪ على أساس سنوي. وبجانب الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية، ارتفع الائتمان الممنوح لقطاع التجارة والممنوح تحت بند قطاعات أخرى، قابله تراجع في الائتمان الممنوح لقطاع العقار وقطاع البناء والتشييد.

وبالرغم من أن قطاعات الأعمال المنتجة سجلت زيادات بسيطة خلال الشهر، إلا أن النمو في هذا القطاع حافظ على قوته نسبيا، فقد ارتفع الائتمان الممنوح للأعمال المنتجة (باستثناء الائتمان الممنوح لقطاع العقار والقطاع المالي غير المصرفي وشراء الأوراق المالية) بواقع 5,1٪ على أساس سنوي.

ولا تزال البيانات متأثرة بالتسويات الضخمة في الربع الرابع من 2016. إلا أن نمو الائتمان في هذا القطاع بلغ متوسطا سنويا 10٪ حتى الآن في 2017 مقابل 5,9٪ في إجمالي الائتمان.

وسجلت ودائع القطاع الخاص زيادات قوية للشهر الثاني خلال سبتمبر، فقد ارتفعت الودائع بواقع 358 مليون دينار على إثر تسجيل زيادات في الودائع لأجل بالدينار وودائع تحت الطلب بالدينار.

ولكن على الرغم من هذا التسارع، إلا أن عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) قد تراجع قليلا إلى 2,5٪ على أساس سنوي. في الوقت نفسه، تراجعت الودائع الحكومية بواقع 51 مليون دينار مع تراجع نموها أكثر إلى 3,4٪ على أساس سنوي.

وتراجعت قليلا احتياطيات البنوك السائلة أو «فائض السيولة» خلال سبتمبر إلى 6,6٪ من إجمالي أصول البنوك. فقد تراجعت احتياطيات البنوك (النقد، الودائع لدى بنك الكويت المركزي، سندات بنك الكويت المركزي) بواقع 273 مليون دينار لتصل إلى 4,2 مليارات دينار.

وقد تزامن هذا مع قيام الحكومة بإصدار السندات المحلية في سبتمبر، ما ساهم في ارتفاع أدوات الدين العام المحلية إلى 4,97 مليارات دينار أو ما يقدر بنسبة 13٪ من الناتج

برغم توقعات نمو الإيرادات بنسبة 10٪ خلال 2017

«فيتش»: نظرة مستقبلية سلبية لتصنيف الشركات بالأسواق الناشئة

محمود عيسى

قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إنه من المتوقع ان تستغرق تقييمات الشركات في الأسواق الناشئة وقتا طويلا لتستعيد عافيتها، على الرغم من احتمال حدوث قفزة بنسبة 10٪ في الإيرادات هذا العام، كما أن النمو الاقتصادي العالمي الذي يتخذ المسار الصحيح سيكون الأقوى منذ 2010، ويعكس هذا التأخر مدى الأضرار التي لحقت بالميزانيات العمومية للشركات نتيجة لانكماش السلع الأساسية والركود الاقتصادي في البرازيل.

وفي تحليلها لهذا الموضوع، أوضحت الوكالة ان عدد حالات تخفيض تصنيفات الشركات في الأسواق الناشئة فاق عدد الترقيات بما يتراوح 60 و45 حالة حتى هذا الوقت من 2017، كما يميل رصيد تصنيفات النظرة المستقبلية ووضع الشركات تحت المراقبة الى سلبي، وإن كان أقل بكثير مما كان عليه قبل عام.

وقالت الشركة انها ما زالت تتوقع أن تتحول الخلفية الاقتصادية الإيجابية إلى زخم في إجراءات التصنيف، ولكن هذا لن يحدث حتى عام 2018 في أقرب وقت.

وقالت الوكالة: «نتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3,1٪ في 2017، حيث يواصل نموه ليبلغ 3,2٪ في 2018 بسبب النمو القوي في الولايات المتحدة والأداء القوي على نحو متزايد في منطقة اليورو. وسيعزز ذلك الطلب على صادرات الأسواق الناشئة، في حين يصل النمو الاقتصادي في هذه الاسواق أيضا إلى أعلى مستوى له منذ 4 سنوات. ولا تزال البرازيل تمثل عاملا سلبيا رئيسيا في التصنيفات الدولية بعد عامين من الانكماش الاقتصادي، ولكننا ما زلنا نتوقع عودة النمو هذا العام وتسارعه في عام 2018».

وتعتبر الوكالة ان أسعار السلع الأساسية ـ باستثناء النفط ـ التي فاقت توقعاتها هذا العام والضعف الذي تعرض له الدولار منذ الربيع الماضي من بين العوامل الأخرى التي تشير إلى نقطة تحول في اتجاهات التصنيف المؤسسي للشركات. وقد أدى تحرك العملات هذا إلى تخفيف حدة الضغوط الناجمة عن الارتفاع الكبير في ديون القطاع الخاص الخارجية المقومة بالدولار، كما عززت أسعار السلع الأساسية بالدولار، وساعدت على تهدئة المخاوف من تخفيض ثنائي لقيمة الرنمينبي ـ العملة الصينية ـ مما أدى إلى هجرة رؤوس الأموال من الصين إلى الخارج.

وتتوقع الوكالة ان تؤدي هذه الظروف مجتمعة إلى توسيع نطاق الشركات في الأسواق الناشئة، وارتفاع الإيرادات الإجمالية بنسبة 10٪ في 2017، و7٪ أخرى في 2018. ويأتي ذلك في أعقاب زيادة تقل من 1٪ في 2016. وستكون شركات الطاقة، وشركات الإنشاءات الصينية المتخصصة في بناء المنازل، وشركات المرافق ومواد البناء والشركات الإنشائية أكبر المساهمين في هذا النمو.

المستشار الكويتي

abumishari1@yahoo.com ـ www.kuwaiticonsultant.com
د.عبدالله فهد العبدالجادر ـ مستشار تنظيم وإدارة

نموذج الحكومة الناجحة والمنتجة

تواليت على دولتنا الحبيبة الكويت أكثر من حكومة وخلال سنوات قليلة وأغلبها بسبب عدم توافق بين أعضاء مجلس الأمة والوزراء وأيضا بسبب الإهمال أو الأخطاء لبعض الوزراء، والغريب في الأمر أنه من المفروض على أعضاء مجلس الأمة ان يتفقوا إذا كان هناك تقصير أو عدم تعاون بينهم وبين الوزراء لأن هذا ما يهم الصالح العام لتحقيق الخدمات والمهام المطلوبة منهم التي تهم الوطن والمواطن، ولكن نرى أن هناك اختلافا بين عضو ووزير، حيث بعضهم متفق مع ما يقوم به الوزير والآخرون من الأعضاء يرون غير ذلك.

ورأيي الخاص أن الإهمال والأخطاء والفساد موجودة ومستمرة سواء بوزير سابق أو وزير جديد ولن تستطيع سواء حكومة حالية أو مستقبلية أن تقضي عليها، لو كان ذلك لما استمرت ملاحظات ديوان المحاسبة تتكرر على وجود مخالفات مالية وإدارية للجهات الحكومية وأغلبها نفس المخالفات وكانت تتكرر عمليات الهدر والفساد في الحكومة ولن يستطيع مجلس أمة ان يوقف أو يقضي على الفساد مادامت هناك مصالح شخصية وتنفيع ورشى بالملايين.

إذن ليس هناك جدوى من استقالة الحكومة أو تغيير وزير لأن هذا فيه هدر وتأخير لمشاريع حكومية وخطط تم البدء في تنفيذها وكفاءات وطنية بدأت تعمل تحت إشراف وتوجيهات الوزير وإنجازات من بعض الوزراء، ولهذا أي وزير جديد يريد أن يضع لمساته وبصماته وبهذا يقوم بوضع خطط وقرارات جديدة ما يعطل أعمال الوزارة ويربكها مما يؤثر نفسيا وإنتاجيا على العاملين الذين بدأوا وأنجزوا بنجاح ما تم تكليفهم به سابقا والذي يريد الوزير الجديد تعديله أو إلغاءه.

حتى يكون لدينا حكومة مستقرة ووزراء ناجحون ومنتجون يجب أن يتم اختيار وزير مؤهلاته وخبراته لها علاقة بالوزارة، يعني وزير الشؤون الاجتماعية والعمل يجب أن تكون مؤهلاته تخصص علوم اجتماعية ولديه خبرة في الأمور الإدارية والمالية والإشرافية، وكذلك وزير التخطيط يجب أن يكون لديه تخصص علوم إدارية وخبرة في التخطيط والتطوير وإدارة المشاريع، وهكذا وفوق ذلك حسن السير والسلوك ولديه المهارات القيادية والعلاقات العامة وكذلك على بعض أعضاء مجلس الأمة أن يخففوا من طلباتهم الخاصة ويساعدوا الوزير في القضاء على الفساد والهدر المالي وتكون هناك مراجعة لتقييم أداء الوزراء كل فترة زمنية وكذلك على الشعب الكويتي تقييم أداء أعضاء مجلس الأمة وعليهم حسن الاختيار.

وأخيرا أقول لكم بصراحة: ترى مللنا من تغيير الحكومة وتغيير الوزراء وحل المجلس وانتخابات مستمرة، نريد الأمن والأمان والاستقرار لديرتنا والتطور وإنجاز المشاريع بسرعة التي تساعد في حل المشكلة الإسكانية والمرورية، وقاعدين نشوف دول ما عندها هذه المشاكل ليش احنا متميزين في عدد الحكومات ومجالس الأمة، وإن شاء الله نسمع عن قريب أن حكومة 2017 استمرت 4 سنوات او حسب المدة القانونية المتبقية.